الخلاف النحوي في الافعال في كتاب التحفة المكية في شرح الارجوزة الألفية للمقري المغربي (ت بعد ٨٤٧هـ)

أ.د. جاسم محمد سهيل العاني و الباحث حارث إبراهيم عبد الصميدعي

جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الانسانية (العراق).

الملخص

وجدت في كتاب (التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية للمقري المغربي (ت بعد٨٤٧هـ)) كثيرًا من المسائل الخلافية، فاقتصرتُ هنا على أهم المسائل الخلافية التي وقعت في الأفعال، وقمتُ بالترجيح معتمدًا على الأصول النحوية من السماع والقياس، موثِّقًا ذلك بالأدلَّة وإثبات النصوص من كتب السابقين. فقمت بإيراد كل مسألة من مسائل البحث على حِدَه، وعرضت قول المقْري نقلاً أو تصرفًا في بدء كل مسألة، ومن ثم مناقشتها. وبحث كثيرًا عن مؤلف التحفة المكية، ولم أجد له كثير ذكر في كتب التراجم سوى أنَّه شارح لألفية ابن مالك، وهو مالكي المذهب[1]. فالخلاف النحوي عامة، له عظيم أثر في الدراسات النحوية، فرأيت أن الدراسات النحوية قائمة عليه، لا بالنظر إلى الاختلاف بين فريق أو مذهب وآخر وحسب، بل إلى ما سيثري الدراسات النحوية من أفكار تُعرض من لدن هذا وذاك.

The Summary

I found, in the book of (The Meccan Masterpiece in The Explanation of The Millennium Orjouza for AL-Maqarry AL-Magrebi (died in 847 AH)) many caliphate matters. I focused here on the most important matters that took place. I followed the principle of favoring depending on the grammatical origins of hearing and measurement; documenting that with evidences and the proof of the texts from previous books. Studies. So, I mentioned each matter of the search matters separately. I presented the saying of AL-Maqarry copying or conducting in the beginning of each matter. Then, discussing it and searching a lot about the author of The Meccan Masterpiece. I found out that he was not mentioned a lot in the translation books except for that he was the explainer of the Millennium of Ebn Malik who had a Maliki sect. The grammatical argument in general has a great influence on the grammatical studies So. I found that the grammatical studied are built on it ;not only by looking at differences between one party or sect and the other but by what is going to enrich the grammatical studies with presented ideas by these and those.

(١) ينظر: الاعلام، للزركلي: ١/٢٢٧.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، الذي أنزلَ القرآن بلسانٍ عربيٍ مبين، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين محمدٍ ρ وعلى آلهِ وأصحابهِ الطيّبينَ الطّاهرين.

وبعد...

فلا ريبَ أنَّ العلومَ باختلافها تتفاوت في المكانة، فلكل علمٍ من العلوم مكانته، ولكن أجلُّها منزلةً وأعلاها قدرًا هي علوم الدين الاسلامي الحنيف، ولا أجدُ أشرف عِلم وأعلى منزلة بعد العلوم الشرعية سوى علم دراسة ما جاء بمشكاة هذه العلوم الشرعية، وهو القرآنُ الكريم، إذْ مادتُه اللغة العربية، التي بفضل كتابِ الله سطعَ نجمُها وعلا شأنُها. ولكن بعد دخول غير العرب في الإسلام اختلطَتْ الألسُن وفشا اللحن، والتي كانت فيما قبل تجري على الألسن صوابًا دونما تكلّف، فلما رأى حُذّاق العرب هذا الخطر الذي يهدد العربية ويهدد كتاب الله كونها لغته، انبروا له مقعّدين الأصول النحوية التي سارت عليها العربية.

المسألة الأولى

الخلاف في عِلّة نقصان كان وأخواتها

توافق النحاة على أنَّ كان وأخواتها أفعال ناقصة[1]، واختلفوا في علّة نقصانها وذكرَ المقْري علّة ذلك فقال: «ما سوى الفعل التام هو الناقص، وسُمّيت ناقصة؛ لافتقارها إلى الخبر ولا يتم معناها بذكر المرفوع. ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنّها سميت ناقصة؛ لأنّها سلبت الدلالة على الحدث وتجرّدت للدلالة على الزمان. ورُدَّ بأنّها كلّها مستوية في الدلالة على الزمان»[2].

وما نَسبَه المقْري إلى سيبويه فيه نظر؛ لأنَّ سيبويه نصَّ في الكتاب أنَّ هذه الأفعال، لا تستغني عن الخبر، إذ قال: «كان ويكون ... وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الإخوَّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[3]. فقد اشترط وجود الخبر معها فهي لا تستغني عنه. وهذا ما ذهب إليه المبرّد قائلًا: «الابتداء والخبر، وإنَّما دخلت (كان)؛ لتخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك. وإنما صُرِفْنَ تصرف الأفعال لقوتهن»[4]، فنبَّه بنفيه وصول فعل منك لغيرك، على خلو تلك الأفعال من الحدث.

كذلك ابن السرَّاج في أصوله يرى أنَّ تلك الأفعال دلَّت على الزمن دون الحدث فهي عنده: «أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنَّما تدلُّ على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله إنَّما تُخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل»[5]. فيرى أنَّ الفعل الحقيقي هو الذي يدل على معنى وزمان، وهذا لا يدل على ذلك.

---

(١) تحقيقات نحوية: ٧٥ – ٧٨.

(٢) التحفة المكية: ١٣٩.

(٣) الكتاب: ٤٥/١.

(٤) المقتضب: ٩٧/٣.

(٥) الأصول في النحو: ٧٤/١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

بعدها وجدتُ أبا علي الفارسي مفصلًا المسألة تفصيلًا عقليًا في إثبات أنَّها مجردة عن الحدث لا غنى لها عن خبرها في تأدية المعنى المراد. إذ قال: «لزمتها الأخبار المنتصبة، وكان الكلام غير مستقل بها؛ لتوازي الجملة بلزوم هذا الخبر له الجملة المركبة من الأمثلة التي لم تخلع عنها دلالة الحدث؛ ألا ترى أنها لو لم تلزم الأخبار لانتقصت عنها ولم توازها، فكان تجريده م هذه الأمثلة للأزمنة، وخلعهم دلالة الحدث عنها، كتجريدهم من بعض الكلم»[1].

ثمَّ جاء ابن جني وابن برهان[2] والشلوبين[3] والجرجاني[4] والانباري[5] والعكبري[6] ليؤكدوا أن المسألة متعلقة بعدم دلالتها الحدث، فهي غير حقيقية دالة على الزمن فقط.

أما الرأي الآخر وهو أنَّ هذه الأفعال سُمّيت بذلك الاسم لعدم اكتفائها بالمرفوع، وفائدتها لا تتم إلا بذكر الخبر، ولا يتعلق سبب التسمية هذه بوجود الحدث من عدمه[7]. فـ «في نحو: كان زيدٌ قائمًا، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عُين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنَّك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام»[8]. وقد رجَّح السيوطي هذا الرأي فقال: «وهو الأصَحُّ لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأنَّ فائدتها فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب»[9].

أما ابن مالك فقد رفض دعوى من قال بأنَّ نقصانها جاء من عدم دلالتها على الحدث، أبطل دعواهم بعشرة أوجه أحدها: أن مُدَّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا...

الثاني: أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل...

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيا، وصار غنيا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه...

---

(١) المسائل الحلبيات: ٢٢٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٨/١؛ همع الهوامع: ٧٤/٢؛ حاشية الشيخ الامير على مغني اللبيب: ٧٦/٢.

(٣) التوطئة: ٢٢٤.

(٤) ينظر: المقتصد: ٣٩٨/١.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٣٣.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١٦٤/١.

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٨٢/٢؛ تمهيد القواعد: ١٠٨٩.

(٨) شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٤ – ١٨٢.

(٩) همع الهوامع: ٨٢/٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة انفك، ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيا: ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجدا، أي: جد مدة دوامك واجدا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ[1] لأنّ أنْ هذه وما وصلت به في تأويل المصدر...

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: "إن هذا القرآن كائن لكم أجرا، وكائن عليكم وزرا" ...

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمرً كقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ[2] لأن الأمر لا يبنى يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث[3].

ويأتي الدكتور فاضل السامرائي عاقدًا لمسألة النقص والتمام بابًا في كتابه تحقيقات نحويّة، مفصلاً آراء كل فريق، ميالاً إلى القول بأنها سميت بذلك لافتقارها إلى المنصوب، وليس بخلوها من الأحداث[4].

وهناك من الباحثين من رأى أن علاقة هذه الأفعال بمعمولها علاقة تركيبية فحسب بعيدة عن البعد الدلالي، في حال استثناء الزمن[5]، فكيف تكون بعيدة عن الدلالة، وقد حوَّلت الجملة وأضافت إليها عنصر الزمن، فالنحويون القدامى قام الخلاف بينهم على وجود الحدث وعدمه في هذه الأفعال، ولم يختلفوا على وجود الزمن، فكيف نستثني الزمن من تلك الأفعال ؟.

وتبيَّن لي أنَّ الراجح في المسألة ما قال به المقْري، ونبَّه عليه الرضي فيشرحه للكافية فقال: «(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث دلالة على الحدث

---

(١) الاعراف: من الآية: ٢٠

(٢) النساء: من الآية: ١٣٥.

(٣) شرح التسهيل: ١/٣٣٨ – ٣٤٠.

(٤) ينظر: تحقيقات نحوية: ٧٥ – ٧٨.

(٥) ينظر: النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي دراسة في كتاب املاء ما منَّ به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي، (رسالة ماجستير): ٢٩.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

المطلق أي الكون: وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية»[1] فالدلالة الوضعية هي ما تعارف عليها وتواضع عليها العرف العام، أما الدلالة العقلية، فهي دلالة ناشئة بين الأثر والمؤثر.

المسألة الثانية

(عسى) بين الفعلية والحرفية

إنَّ أفعال المقاربة أفعال كلها، هذا متَّفق عليه، إلَّا (عسى) فقد اختلفوا فيها أهي فعل أم حرف ؟ وقد ذكر المقْري هذا الخلاف، ناسبًا القول بحرفيتها إلى من نقل عن ثعلب القول بحرفيتها، وإلى ابن السرَّاج، رادًا قوليهما مرجحًا القول الآخر بأنها فعل بدليل اتصال الضمائر بها[2].

ذكر سيبويه معناها فقط، ولم يعرض لها من هذا الباب، فقال عن معناها «طمع واشفاق»[3]، وذكر في موضع آخر أنَّه «يجوز في الشعر أيضًا لعلي أن أفعل، بمنزلة عسيتُ أن أفعل»[4] أي في معنى ذلك، فـ (لعلَّ) حرف ولكنها أشبهت الفعل (عسى) في هذا الموضع، من باب التشبيه بالمعنى.

أما السيرافي في شرحه على الكتاب، فقد ذكر أنَّ «من العرب من يقول (وعسيا) و(عسوا) وعست و(عستا) و(عسين)»[5] وذكر أن عامة العرب تذكر (عسى) مفردة دون إضافتها إلى الضمائر[6]. فإضافتها إلى الضمائر هو دليل من قال بأنها (فعل) وليست (حرفًا).

وذهب المبرِّد إلى أنها (فعل)، رادًا على سيبويه جعله (لعلي أن أفعل) بمنزلة (عسيت أن أفعل) بقوله أنه «غلط فيه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر»[7] ويبدو لي أن المبرِّد قد تحامل على سيبويه في ذلك، فسيبويه لم يرد سوى التشبيه في المعنى المراد، فهما يدلان على معنى واحد.

وأكد ابن جني في اللمع على فعلية (عسى) بقوله: «عسى فعل ماضٍ غير متصرف»[8].

وذهب أبو جعفر النحاس في كتابه عمدة الكتاب إلى أنَّ «عسى: حرف جاء لمعنى، ومن العرب من يجعلها في معنى كان»[9].

أمَّا الاصفهاني في شرح اللمع فقد عدَّ (عسى) «فعل غير منصرف وإنَّما قلنا غير منصرف لأنه للطمع والاشفاق فأشبه لعلَّ، ولعلَّ لم يتصرف لأنَّه للطمع ولأنَّه حرف فكذلك ما يشبهه وجب أن لا يكون متصرفًا، وعسى ها هنا بمنزلة لعل فلهذا قلنا لا يتصرف»[1]. إذ دلَّ على فعلية (عسى) الجامدة بوصفها شابهت الحرف وليست بحرف، ولم يستدل عليها بدخول الضمائر عليها.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٨٢/٤.

(٢) ينظر: التحفة المكية: ١٥١.

(٣) الكتاب: ٢٣٣/٤.

(٤) نفسه: ١٦٠/٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٨٧/٣.

(٦) ينظر: نفسه: ٣٨٧/٣.

(٧) المقتضب: ٧١/٣.

(٨) اللمع في العربية: ١٠٠.

(٩) عمدة الكتاب: ١٤٢/١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

وردَّ أبو البركات الأنباري على من ذهب إلى أنَّ (عسى) حرف، فقال: «قول شاذ لا يعرَّج عليه، والصحيح أنه فعل، والدليل على ذلك أن يتصل به تاء الضمير، وألفه، و واوه، (عسيت، وعسيا، وعسوا) قال تعالى: چ چ چ چ چ [2] فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل، نحو: قمت، وقاما، وقاموا، وقمتم، دلَّ على أنَّه فعل»[3].

وردَّ الرضي أيضًا في شرحه على الكافية من قال بحرفيتها باعتمادهم على معنى (لعل)، ولعدم تصرفها، رد عليهم محتجًا لذلك بأن ضمائر الرفع تتصل بها، وهذا ما تنماز به الأفعال لا الحروف[4].

أما العكبري فقد بيَّن السبب وراء قربها من الحرف فقال: «إنَّها أشبهت الحروف، إذ كان لها معنى في غيرها، وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدل على معنى في نفسه، وشَبهها بالحرف بوجب جمودها، كما أنَّ الحرف جامد»[5]. مع أنَّ العكبري أقرَّ بأنها فعل جامد لا حرف، فالفعل الحقيقي هو الذي يعطي معنًى بنفسه لا في غيره، و(عسى) تعطي معنى الطمع والاشفاق ولكن لا يتم لها ذلك دون أن تأخذ المعنى من الفعل الذي يأتي بعدها.

وإنَّ المسألة ليست كما قال عنها ابن مالك في شرح الكافية الشافية بأن (عسى) متفق على فعليتها[6]، فالخلاف موجود.

أما القول بأن (عسى) حرف فقد نُسب إلى الكوفيين[7]، ومنهم من نسبه إلى ثعلب وإلى ابن السرَّاج[8]، إذ حكا أبو عمر الزاهد ذلك عن ثعلب[9]، وكانت الحجة والدليل على ذلك، اتصال ضمير النصب بها في قول الشاعر:

فاستعْزِم الله ودع عساكا ... يا أبيتا علك وعساكا[10]

إلا أنَّه عند مطالعة كتاب الأصول لم يذكر أن (عسى) حرف لا تصريحًا ولا تلميحًا، بل نجده متحدثًا حديثًا عامًا لم يصرح برأيه فيها[11].

---

(١) شرح اللمع للاصفهاني: ٦١٨.

(٢) سورة محمد، من الآية: ٢٢.

(٣) أسرار العربية: ١٢٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/٤.

(٥) اللباب في علل البناء والاعراب: ١٩١/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١.

(٧) ينظر: شرح قطر الندى: ٣١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٧/٤؛ ارتشاف الضرب: ١٢٢٢/٣، الجنى الداني: ٤٦١؛ شرح ابن عقيل: ٣٢٢/١.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٧/٤؛ الجنى الداني: ٤٦١؛ شرح ابن عقيل: ٣٢٢/١.

(١٠) البيت لرؤبة في ديوانه: ١٨١، والرواية فيه:

تقولُ بنتي قد انى اناكا ... يا أبيتا علَّك أو عساكا

(١١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٧/٢. وذكر صاحب التحقيق أن (عسى) يذكرها ابن السرَّاج بأنها حرف في ص٢٧، ولم أجد ذلك مصرحًا به في الكتاب عند كلامه عن (عسى).

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ولكن نجد أن ضمائر الرفع قد دخلت عليها أيضًا، وهناك أفعال توازيها بعدم التصرف وشبهها بالحروف ولكنها ليست بحروف.

وحسبنا ما قال به ناظر الجيش في تمهيد القواعد: «لا يخفى أن مثل هذا الخلاف لا يعتد به وأن القول بحرفية الكلمة المذكورة قول لا ينبغي التشاغل به لقيام الدلائل القطعية على بطلانه»[1]. لذا أرى أنَّ الراجح عندي ما قال به المقْري من تصحيحه للقول بفعلية (عسى).

المسألة الثالثة

أيُّ الفعلين أوْلى في التنازع ؟

إنَّ لكل معمولٍ عاملًا، كما أنَّ لكل أثر، مؤثرًا أثر فيه، فكيف يكون الأمر إن كان هناك أكثر من عامل مسلَّطٌ على معمول واحد يطلبه كلٌّ من العاملين في الوقت نفسه ؟. وهذا ما يعرف في النحو بالتنازع في العمل، إذ ذكر المقْري إلى الخلاف الواقع في التنازع، ولأي العاملين يصح العمل في الاسم الواقع بعده ما، إذ بيَّن أن هناك تفاقًا بين المذهبين على جواز اعطاء العمل لأحد العاملين، إلَّا أن الاختلاف وقع في الأوْلى منهما أهو للعامل الأول أم للثاني ؟ فاختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنَّه الأقرب إلى المعمول، أما الكوفيون فقد اختاروا إعمال الأول[2].

قال سيبويه فيالكتاب: «جعلوا الأقرب أوْلى إذا لم ينقض معنًى. قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكنَّ نصفًا لو سبيت وسبني ... بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ[3]

... وقال رجل من باهلة:

ولقد أرى تغنى به سيفانة ... تُصبي الحليم ومثلها أصباه[4]

فالفعل الأول في كل هذا مُعمل في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر مُعمل في اللفظ والمعنى»[5] ثم يأتي بعدها ليقول: «وقد يجوز: ضربت وضربني زيدًا»[6] فأعمل بذلك وجوَّز إعمال الأول، ليجعل (زيدًا) معمولًا لـ (ضربت) العامل الأول.

---

(١) تمهيد القواعد: ١٢٦٣/٣.

(٢) ينظر: التحفة المكية: ٢٣٢.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في شرح ديوانه (إيليا الحاوي): ٥٢٣/٢.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو في الكتاب: ٧٧/١، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٦٧/١، وتحصيل عين الذهب: ١٠٠. منسوب إلى رجل من باهلة. قال ابن السيرافي: «البيت في الكتاب منسوب إلى رجل من باهلة. وهو في ما ذكر بعض الرواة لوعلة الجرمي»: ٢٨٣/٢.

(٥) الكتاب: ٧٦/١ – ٧٧.

(٦) نفسه: ٧٩/١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

تنبَّه على ذلك ابن مالك في التسهيل، في أن سيبويه لم يعطِ رأياً بذلك بل جوَّز الأمرين، مرجحًا. ابن مالك. قول البصريين، معللاً ذلك بكثرة إعمال الثاني في الكلام، وبأن «موافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل»[1].بل إعمال الأول «لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: چآ ب ب ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ[2] وقوله تعالى: چ جم حج حم خج خح چ[3] ... وقوله تعالى: چ ں ڻ ڻ ڻ چ[4] ... هذا كله من إعمال الثاني»[5]. أما المبرِّد فقد أشار إلى أن العرب تختار إعمال الثاني؛ لأنه الأقرب إلى معموله، أما الأول فإنه عامل في معموله في المعنى فقط لا في اللفظ، وأبان ميله إلى إعمال الثاني، ولكنه بعدها أجاز إعمال الأول وحسنه[6].

وفصل القول أبو البركات الانباري عاقدًا لها مسألة في الإنصاف، مبينًا حجَّة كلا الفريقين من النقل والقياس، ذاكرًا ما ورد عنهم إثباتهم بالدليل النقلي وهو قول الشاعر:

فردَّ على الفُؤادِ هوًى عَميدًا ... وسُوئِلَ لو يُبينُ لنا السؤالا
وقد نغنى بها ونرى عُصورًا ... بها يَقْتدنَنا الخُرُدَ الخِدالا[7]

إذ اعملوا الفعل الأول (نرى) بالمفعول وهو (الخرد) و(الخدالا)، وبعد ذلك ذكر حجَّة الكوفيين من القياس وهي أن العامل الأول أسبق من الثاني، وأن للابتداء قوة، وكذلك أنَّه في حال إعمال الثاني يؤدي إلى إضمار في الأول قبل الذكر.

وذكر أن للبصريين حججهم، فقد وجد بالأدلة النقلية الكثير من الشواهد على إعمال الثاني، ومنها قوله تعالى: چ جم حج حم خج خح چ فلو كان الأول عاملاً لقيل في غير القرآن (اقرؤوه)، وأما الأدلة القياسية للبصريين فمنها أنه الأقرب إلى المعمول، وذكر أن للقرب أهمية في الإعمال ومن ذلك أنهم قالوا: (جُحر ضبٍ خربٍ) فإن (خرب) في الأصل واقعة للجحر لا للضب؛ لأنه لا يوصف بالخراب غير (الجحر) هنا[8]، ويبدو أن المقرب كان يميل إلى قول البصريين حين قال: «يشهد للبصريين قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ چ...»[9].

---

(١) شرح التسهيل: ١٦٧/٢.

(٢) النساء: من الآية: ١٧٦.

(٣) الكهف: من الآية ٩٦.

(٤) الحاقة: من الآية: ١٩

(٥) شرح التسهيل: ١٦٧/٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ٧٣/٤ – ٧٤.

(٧) البيتان من البحر الوافر في الكتاب : ٧٨/١، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٦٩/١، وشرح أبيات سيبويه (لابن السيرافي): ٢٤٨/١، منسوب إلى مرار الأسدي، وفي تحصيل عين الذهب: ١٠١، منسوب إلى مرار الأسدي أو لابن أبي ربيعة.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩ – ٨٣.

(٩) التحفة المكية: ٢٣٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

واختار ابن يعيش إعمال الثاني؛ لوروده في التنزيل، وجعل منه: ضربتُ وضربني قومُك. ذاكرًا أن الاستدلال على ذلك يكون من جهة حذف المفعول، وليس بحذف الفاعل، كون المفعول فضلة، والفاعل عمدة[1].

وأشار إلى ذلك الحذف ابن هشام قائلاً: «وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة»[2]

نبَّه الشيخ محمد محيي الدين في تحقيقه على شرح ابن عقيل أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب أن يعمل الثاني دون الأول كقولك: ضربت بل أكرمت زيدًا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول، كقولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدًا»[3].

وذكر السيوطي في الهمع أن الفراء يجيز توجيه العاملين إلى معمول واحد دون الإضمار في أحدهما، إلَّا أنَّه يذكر أن الجمهور منعوا ذلك؛ لاجتماع مؤثرين على أثر واحد، وذلك جائز في مسألة تعدد الخبر وليس في مسألتنا هذه[4].

ويأتي الدكتور فاضل السامرائي ليؤكد أن الذي يعنينا هو الأسلوب والمعنى الذي يتم بهما عرض الجملة، وهنا مدار الأمر قائم على المعنى، والنحو قائم على إيصاله. فهو لا يعتقد أنَّ هناك تعبير أوْلى من آخر[5]، لذا جعل قاعدتين ينطلق منهما:

١. ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢. ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته[6].

إن الاهتمام بالأول أو بالثاني هو المراد والمقصود بالمعنى العامل، فإن كان المعنى والاهتمام في الأول كان هو العامل، وإن كان الاهتمام والمعنى قد وقع من الثاني كان هو العامل. ففي قوله تعالى: ﭽﲪ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﭼ كان الاهتمام بالافراغ أكبر من الاهتمام بالمجيء بالقوة. ولو كان الاهتمام بالمجيء لكان في غير القرآن (أفرغه)، كذلك في قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ فكان الاهتمام بالقراءة لذا جاء المهمول (الكتاب) الذي يعطي إمكانية لعمل الثاني الذي هو القراءة[7].

إن مسألة القول بالعودة إلى المراد والمقصود من العاملين وتوجيههما إلى المعمول قال به الشيخ محمد محيي الدين في تحقيقيه لشرح ابن عقيل وسبق ذكره، ولكن ليس بهذا التفصيل الذي طرحه الدكتور فاضل السامرائي.

كما أجد أن نقد الدكتور إبراهيم السامرائي لمسألة التنازع كان قويًا؛ فهو يصفه أشبه بالقصة أو الحكاية التي حاولت أن تفرق بين البديهية والفطرة السليمة للغة العربية، وبين أبناء العربية وإدراكهم لها[8]. وأرى أن المسألة ليست كذلك؛ فهي كما قدمها الدكتور فاضل السامرائي قائمة على المعنى المراد وارتباط احدهما بالمعمول للوصول إلى المراد.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) اوضح المسالك: ١/١٩٨.

(٣) ينظر: منحة الجليل: ٢/ هامش صفحة ١٦٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٥/١٣٧.

(٥) ينظر: معاني النحو: ٢/١٤٥.

(٦) معاني النحو: ٢/١٤٥ – ١٤٦.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٢/١٤٦.

(٨) ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٥.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

المسألة الرابعة

الناصب للمستثنى

الاستثناء هو اخراج بعض من كل، وعملية قائمة على الاثبات والنفي، ويقسم إلى مثبت ومنفي، واختلف في عامل النصب في المستثنى في حال الاثبات، وكثر الكلام فيه، وتعددت الآراء والمذاهب في تحقيقه، وأورد المقْري في شرحه على الألفية، الخلاف في هذا ذاكرًا أربعة أقوالٍ، الأول منهنَّ أنَّه منصوب بـ (إلاَّ)؛ لأنَّه حرف مختص، فذكر أنَّ المشهور أنَّه منصوب بـ (إلاَّ)؛ لأنَّه حرف مختص بالأسماء كحروف الجر، وإنَّ وأخواتها، والمذهب الثاني أن ناصبه هو ما قبل (إلاَّ) من فعل أو غيره بتقوية (إلا). والمذهب الثالث هو ما قبل (إلاَّ) دونها ونُسبَ إلى ابن خروف، أما المذهب الرابع فهو أنَّ الناصب له فعل مضمر تقديره استثني، ونسب هذا القول إلى الزجاج[1].

ويبدو انَّ المقْري بدفاعه عن المذهب الأوَّل أنَّه قد ارتضاه ونصَره، فلم يستطرد القول بذكر المذاهب الباقية فقد اكتفى بذكرها فقط، فقد ذكر أنَّ (إلا) مختصة بالأسماء، وإن قيل إنَّها تدخل على الأفعال، فبهذا لم تكن مختصة بالأسماء، فيجيب المقْري على هذا بأنَّ «إلاَّ إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم، فمعنى نشدتك الله إلا فعلتَ: ما أسألك إلاَّ فِعْلَك، وما تأتي إلاَّ قائلاً خيرًا، وما تكلم زيدٌ إلا ضاحكًا، فدخولها على فعل مؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء»[2]. أي إذ قيل: ما تأتيني إلاَّ قلت خيرًا، وما تكلم زيدٌ إلَّا ضحك.

إنَّ كلام سيبويه يدل على وضوح مذهبه إذ قال عن (إلاَّ): «أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام»[3]. أي أعمل فيه ما قبله، وما قبله يكون الفعل وكذلك (إلا)، هذا ما عند البصريين من قول[4]. أما ابن مالك في التسهيل فقد ذكر اختياره لنصب المستثنى بـ (إلاَّ)، مدعيًا أن هذا هو اختيار سيبويه للعامل في المستثنى المنصوب، وأنَّ شراح الكتاب قد خفيَ عليهم مراد سيبويه[5]، مع أنَّ كلام سيبويه فيه من الوضوح ما يدل على أنَّ اختياره لاعمال الفعل و(إلاَّ) في المستثنى، وقد نسب هذا القول إلى السيرافي وابن الباذش، وابن بابشاذ[6]. ورُدَّ بانَّ هناك جمل قد لا يأتي فيها فعل، فكيف جاء المستثنى منصوبًا، ولم يكن له عامل فيه على حد قولهم أن الفعل هو العامل بتقوية (إلاَّ) ومنه قولهم: القومُ إخوتكُ إلا زيدًا[7].

صرَّح الجرجاني في المقتصد أن الناصب للمستثنى هو الفعل بتقوية (إلاَّ)، إذ قال: «المستثنى منصوب ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة (إلاَّ)»[8]، وما قدمناه من كلام يؤيد بأن سيبويه لم يقل بأنَّه منصوب بـ (إلاَّ) وحدها، مع أنَّه قد نُسِبَ إليه ذلك[1].

---

(١) ينظر: التحفة المكية: ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٢) التحفة المكية: ٢٦٣.

(٣) الكتاب: ٢/٣١٠.

(٤) ينظر: الانصاف: ٢٢٥؛ أسرار العربية: ٢٠١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣/٢٥٢.

(٧) ينظر: الانصاف: ٢٢٦؛ شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٨٥.

(٨) المقتصد: ٢/٦٩٩.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

وقد ذهب إلى القول بأنَّ الناصب هو الفعل بوساطة (إلاَّ) أبو علي الفارسي، إذ قال في الإيضاح العضدي: «جاء القوم إلَّا زيدًا وخرج أصحابك إلَّا عبد الله، وانطلق الناسُ إلَّا أخوتك. فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدَّم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا)»[2]. وقد وجِّه هذا القول الرد بأنَّه في حال تكررت (إلَّا) والمنصوبات، فإنَّ الفعل فيها يتوجه إلى أكثر من معمول، وليس فيه معنى العطف عليه، وهو في الأصل فعل لازم[3].

ويرد على من قال: إنَّ (إلاَّ) هي العاملة بنفسها لا بغيرها، أو إنها كانت بمعنى (أعني) أو (أستثني) بأنَّ ذلك يوجب النصب لكل اسم وقع بعد (إلَّا) ويلزمه ذلك لا يفارقه، وهذ منتقض بجواز رفعه في النفي نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، كذلك أنَّه لو قدَّر غير (أستثني) و(أعني) فلو قدر (أمتنع) و(تخلَّف) لكان الاسم بعدها مرفوعًا لا منصوبًا، كذلك إنَّ إعمال الجملة الواحدة وأداء المعنى المراد بها يغني عن الاتيان بجملة ثانية، فلو كان الإعمال لـ (إلاَّ) بمعناها المراد، لأحوجنا ذلك إلى إدخال جملة أخرى لبيان المعنى المراد[4].

وأرى أن الناصب إن كان (إلَّا) وحدها لم يتم الكلام بها وبما نصبت فحسب، إلا في حال تأويل كلام قبلهما؛ لأن (إلَّا) والمستثنى لا يكونان كلامًا تامًا يُفهم منه مُراد إلَّا بعد أن يذكر كلامًا قبل (إلاَّ) كي يستثنى منه ما بعده، بهذا يُرد على المقْري دفاعه عن أنَّ العامل هو (إلاَّ) وحدها.

أما ما ذهب إليه الفرَّاء فإنه يرى أنَّ (إلاَّ) مركبة من (إنَّ) و (لا) وقد خُفِّفَت (إنَّ)، وأدغمت مع (لا)، فنصب الاسم بعدها بـ (إن) وعندما دخلت (لا) كفت (إن) عن خبرها. وهذا قول فنَّده أغلب النحاة؛ لأنَّ (إن) إذا خففت بطل عملها، وإن كل تركيب لا يعمل بإفراده بعد تركيبه؛ لأنَّه قد خرج إلى معنى آخر بعد تركيبه[5].وذهب أبو سعيد السيرافي[6] وابن خروف أن الناصب للمستثنى هو الفعل الذي قبله وحده، فقد رُدَّ بأنَّ الفعل هذا لازم لا يتعدى، فكيف عمل النصب في المستثنى[7]، وأنَّه قد لا يكون فيما يسبق (إلا) فعل ومنه: القوم أخوتك إلا زيدًا(8).

وهناك رأي للكسائي وهو انَّ المستثنى نُصِبَ على المخالفة أي بمخالفته لما قبله في الحكم، نحو: قام القوم إلا زيدًا، فزيد قد خالف القوم بالقيام، لذا نصب عنده وقد رُدَّ بأن هناك ما يثبت مخالفة الثاني للأول في الحكم ولا يأتي منصوبًا ومنه: قام زيدٌ لا عمرٌو، فجاء غير منصوب وهو مما كان حكمه مخالفًا لحكم ما قبله(9).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٠٥/٣؛ شرح ابن عقيل : ٢١١/٢؛ شرح الاشموني : ٤٣١/٢؛ همع الهوامع : ٢٥٢/٣؛ شرح التصريح : ٥٤١/١؛ الجنى الداني : ٥١٦؛ توضيح المقاصد: ٦٧٤/٢.

(٢) الايضاح العضدي: ٢٠٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٧/٢.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٢ – ٢٠٤؛ الانصاف: ٢٢٨ – ٢٢٩؛ اللباب: ٣٠٤/١ الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦١/١.

(٥) ينظر: الانصاف: ٢٣٠؛ اسرار العربية: ٢٠١ – ٢٠٢؛ شرح التسهيل: ٢٧٩/٢؛ الحجة لابن خالويه: ١٢٤ – ١٢٥.

(٦) شرح كتاب سيبويه: ٦٠/٣.

(٧) ينظر: الانصاف: ٢٢٦.

(٨) ينظر: همع الهوامع: ٢٥٢/٣.

(٩) ينظر: شرح الزجاجي: ٣٨٥/٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ونُسِبَ إلى الكسائي أيضًا أن الناصب له تقدير (أن) بعد (إلَّا) فينتصب الاسم بـ(أن). وضُعِّفَ هذا القول؛ لأنَّه لا يقوم عليه دليل، كذلك إن الكلام لا يتم بمنصوب (إن) إن عملت في الاسم فلا بُدَّ من خبرها، وهنا لم يذكر لذا وُجِّه له النقد(1).

وهناك مذهب آخر، وهو مذهب ابن عصفور ذكره في شرح الجمل، وهو أن العامل في الاستثناء هو تمام الكلام، وقد صححه جاعلاً ذلك بمنزلة التمييز(2). ونُسِبَ إلى سيبويه أنَّه ينصب المستثنى على تمام الكلام(3).

والراجح أنَّه يُنصب لتنزيله منزلة التمييز، وأنَّه ينتصب على تمام الكلام، فضلاً عن أن الأستثناء يفهم بالدلالة عليه من سياق الكلام، وليس بالحركات الاعرابية.

المسألة الخامسة

(أفعل التعجب) بين الاسمية والفعلية

إنَّ التعجب له ألفاظ كثيرة، يعبَّر من خلالها عما يجول في النفس من إثارة متعجب منه فيها، وقد وضعت له صيغتان اشترط في إعمالها في التعجب شروط وهي أن يُصاغ من فعل الثلاثي التام المثبت المتصرف المبني للمعلوم والقابل للتفاوت وغيرها، وهاتان الصيغتان (ما أفعله) و(أفعِل به)، وقد اختلف في صيغة التعجب (ما أفعله) بين الاسمية والفعلية. وقد أشار المقْري إلى هذا الخلاف وبيَّن أنَّه (فعلٌ) عند البصريين، و(اسمٌ) عند الكوفيين، ذاكرًا أنَّ البصريين يستدلون على قولهم هذا بدخول نون الوقاية عليه، فهي لا تدخل على سوى الأفعال، أما الكوفيون فقد ذكر أنَّهم يستدلون بما ذهبوا إليه من قولهم بأسمية (ما أفعله) بأنه قد ثبت تصغيره مستشهدين على ذلك بقول الشاعر:

يا ما أُميلحَ غزلانا شدنَّ لنا من هؤليائكن الضال والسمر[4]

فالتصغير من أمارات الأسماء لا الأفعال[5].

سيبويه ذكر ما زعمه الخليل، فقال: «ما أحسن عبد الله... أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبد الله، ودخله معنى التعجب»[6]، مجيبًا على زعم الخليل بأنَّ «هذا تمثيل ولم يتكلم به»[7]، مع أننا لا يجوز لنا أن نقدم ونأخر هنا[1]، وقد ذكر في موضع آخر أنَّه

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٧٩.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٨٥.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : ٢/٧٢؛ الأبذي في شرح الجزولية السفر الثاني من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة : ٨؛ والقرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٤٤.

(٤) البيت من البحر البسيط، اختُلِف في نسبته، فنُسِبَ إلى مجنون ليلى، وإلى ذي الرّمة وإلى الحسين بن عبد الله. ينظر: خزانة الأدب: ١/٩٧؛ ونسبه الباخرزي في دمية القصر إلى بدوي اسمه كامل الثقفي، ينظر: ٢٩. ونسبه العيني إلى العرَّجي في المقاصد النحوية ٣/١٤٧٥، والبيت في ديوان مجنون: ١٣٠، وفي ديوان العرجي: ٢٤١.

(٥) ينظر: التحفة المكية: ٣٩٠.

(٦) الكتاب: ١/٧٢.

(٧) نفسه: الصفحة نفسها.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

سأل الخليل عن قول العرب: (ما أُميلحه)، فقال: «لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف... ولكنَّهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمَلَح، كأنك قلت: مُليّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق»[2]. مؤكدًا على أنَّ الفعل لا يوصف وإنما وصف هنا في (أميلح) فقط، وأنَّه لا يوصف من الفعل إلا هذه الصيغة، مما يدلل على أنَّ سيبويه كان يميل إلى القول بالفعلية لهذه الصيغة فيخرج بذلك إلى المعاني البلاغية من الاستعارة، ومما يؤيد ذلك قوله (يطؤهم الطريق).

ذكر البصريون أنَّه فعل ماضٍ، كما أكد على ذلك المقْري مستدلين على قولهم بمجموعة استدلالات منها أنَّ (أفعل) التعجبية إذا وصلت بالضمير (الياء) فإن نون الوقاية تكون مصاحبة له، وهذا لا يحصل إلا مع الأفعال كي تقيها الكسر؛ لأنَّ الأفعال لا تكسر ومن ذلك: ما أفقرني إلى عفو الله، ومن الممكن دخول ياء الضمير على الأسماء دون نون الوقاية فهي ليست بحاجة إلى الوقاية من الكسر[3]. وقد اعترض الكوفيون على ذلك فقالوا: إنَّ نون الوقاية قد دخلت الاسم في (قدني، وقطني) ومن ذلك قول الشاعر:

امْتَلأ الحوضُ وقالَ قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْدًا قدْ ملأتَ بَطْنِي[4]

وهذا لا يدلُّ على فعلية (قد) و(قط)[5]، وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ ذلك من الشاذ الذي لا يعوَّل عليه، لأنَّه قد حَسُنَ دخولها على (قد، قط)؛ لإنَّنا نقول: قدك من كذا، وقطك من كذا، وقد جاء في بيت واحد دخولها عليها وامتناعها فيقول الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخبيبَين قَدِي لَيْس الإمَام بالشَّحِيحِ المُلْحِد[6] [7]

واستدلُّوا أيضًا بفعليته كونه ينصب النكرات والمعارف، أما في حال كونه اسمًا فإنه نصب النكرات فقط على التمييز ومنه: هذا أكبر منك سنًا[1]، وكذلك استدلُّوا بوضعه على صيغة الفعل الماضي المفتوح الآخر، إذ لو كان اسمًا لما كان موضوعًا هذا الوضع،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٧٣/١.

(٢) الكتاب: ٤٧٧/٣ – ٤٧٨.

(٣) ينظر: الاصول: ١٠١/١؛ الانصاف: ١٠٥؛ شرح ابن عقيل: ١٤٨/٣؛ شرح قطر الندى: ٣٢٢ – ٣٢٣؛ شرح التصريح: ٥٩/٢؛ تمهيد القواعد: ٢٦١٣/٧.

(٤) الرجز بلا عزوٍ في مجالس ثعلب: ١٥٨/١؛ واللامات: ١٥٢؛ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١١١؛ والرواية في اصلاح المنطق: ٥٧/١؛ وشرح أبيات إصلاح المنطق: ١٧٥؛ (سلًا رويدًا). ونسب البيتَ أبو بكر ابن الأنباري في الزاهر: ٢٩٢/٢؛ إلى أبي النجم.

(٥) ينظر: الانصاف: ١٠٧ – ١٠٨.

(٦) الرجز مختلف في نسبته، فنسبه الجوهري في الصحاح إلى حُمَيد بن ثور الهلالي: ٥٣٤/٢، واعترض ابن بري في التنبيه، فقال: «البيت لحميد الأرقط وليس لحميد بن ثور الهلالي»: التنبيه والايضاح عما وقع في الصحاح: ٥٣/٢، ونسبه الشنتمري إلى أبي نُخَيْلَة: تحصيل عين الذهب: ٣٧٨. والرجز في الكتاب: ٣٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٥٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٠٧، وشرح أبيات المفصل والمتوسط: ٣٣٨، وشرح شواهد المفصل: ٥١٨/١، وخزانة الأدب: ٣٨٢/٥.

(٧) ينظر: الانصاف: ١٠٧ – ١٠٨، أمالي ابن الشجري: ٣٩٦/٢ – ٣٩٧.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

أي على وضع الفعل الماضي مفتوح الآخر، ولو كان اسمًا لارتفع لوقوعه موقع الخبر لـ (ما)، لئلى ذلك دلَّ على فعلية هذه الصيغة عندهم[2].

أما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء فقالوا: إنَّ هذه الصيغة (ما أفعله) هي اسم مستدلين على ذلك بأنَّ هذه الصيغة لو كانت فعلاً لأوجب ذلك لها تصرفًا، فلما كان منها عدم التصرف قلنا بأنها اسم، والأوجب أن يلحق بالاسم لا بالفعل لعدم تصرفه[3].

وكذلك أنَّ هذه الصيغة دخلها التصغير كما أورد لنا ذلك المقْري، وأن التصغير هو أحد خصائص الاسماء لا الأفعال، مما قربه للإسمية، ودليلهم على ذلك قول الشاعر:

يا ما أُميلح غزلانا شدنَّ لنا من هؤليائكن الضَّال والسّمر[4]

فـ (أميلح) هو تصغير لـ (أملح) وهذه واقعة على صيغة التعجب (ما أفعله)[5].

وجاء الخوارزمي قائلاً بالإسمية مدافعًا عن رأي الكوفيين في ذلك متحاملاً على من قال بالفعلية، وذاكرًا لحجج الكوفيين والتي منها مشابهة صيغة التعجب لأفعل في التفضيل والتي تأخذ شروط إعمالها كلها، وكذلك يُدخل أدلته في باب العقيدة، إذ يقول: «والذي يقتلع الشغب من أصله أنَّك تقول: ما أقدرَ الله وما أعلمه، ولو قلت في تفسيره شيءٌ جعل لله قادرًا وشيءٌ جعله عالمًا خرجت إلى أشنع ما يكون من الكفر»[6].

ويأتي الباقولي في شرحه على اللمع قائلاً: «قولنا ما أعظم الله وما أحسن زيدًا وغير ذلك إنما هو تقدير وفي الحقيقة هذا الشيء هو هو أو صفة فيه لأنا إذا قلنا ما أحسن زيدًا فالتعجب من كمال حسنه، وإذا قلنا ما أعظم الله فالتعجب من كمال عظمته وقدرته على معنى أن هذا الكمال ليس في غيره والكمال صفة له تعالى وتقدس لا أن هناك شيء أعظمه»[7] إذ أنَّ في تأويل الباقولي توجيه جيد للمقال، لا على ما نبَّه عليه الخوارزمي بأنَّه كفر بالنظر إلى ظاهر اللفظ.

إنَّ هذه المسألة تكلَّم عليها النحاة كثيرًا، وكلٌ متشبثٌ برأيه من البصريين ومعهم الكسائي من الكوفيين[8]، والكوفيين كذلك، فجاء البصريون ليفسدوا قول الكوفيين بالإسمية رادين عليهم حججهم.

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١١٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١١٣ – ١١٤؛ الانصاف: ١١١ – ١١٢؛ أمالي ابن الشجري: ٣٩٨/٢؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٦٦/٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١١٤.

(٤) سبق تخريجه، في المسألة نفسها.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١١٤ – ١١٥؛ الانصاف: ١٠٥؛ أمالي ابن الشجري: ٣٨٣/٢ ؛ شرح المفصل: ٤١٢/٤؛ شرح ابن الناظم: ٣٢٦؛ شرح التسهيل: ٣١/٣؛ شرح الرضي: ٢٣/٤؛ شرح اللمع للاصفهاني: ٥٤٤.

(٦) التخمير: ٣٢٦/٣.

(٧) شرح اللمع للاصفهاني: ٥٤٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٣/٤؛ وارتشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤؛ شرح التصريح: ٥٩/٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

فرد البصريون الكوفيين في مسألة التصريف، وقولهم بأنها اسم؛ لأنَّها لا تتصرف، فقالوا: إنَّ هناك أفعالًا جامدة لا تتصرف، ومنها (عسى، وليس) فهما فعلان ولكن لا يتصرفان، وهنا المسألة عينها، والتصريف يخرج الفعل إلى أزمنته، فلَّما كانت هذه الصيغة واقعة على حال واحد ولا تدل على ما يستقبل من الزمن أمكن أن تكون غير متصرفة وباقية على حالها[1].

وأما ما قالوه في مسألة التصغير الذي هو من خصائص الأسماء، فأجابوا عنه بأن التصغير هنا لفظي، والذي قُصِدَ بالتصغير هو المصدر لا الفعل، فلما كان الفعل جامدًا فإنَّه لا يذكر مصدره، فلما أقبلوا على تصغير الفعل صغروا مصدره[2].

وذكروا أنَّ فعل التعجب إذ كان منه وجه قد شابه الاسم وهو التصغير، فإن ذلك لا يخرجه عن أصله الذي هو الفعلية، فهو مثل اسم الفاعل في كونه اسم وأصله فعل، ولكنه لا يخرج من باب الإسمية[3].وذكر لنا خالد الأزهري في شرح التصريح أن العرب لم يصغروا من ذلك سوى (ما أُحيسنه) و(ما أُميلحه)[4].

ومما يلفت الأنظار ما قاله البغدادي في خزانة الأدب عن قول الشاعر:

يا ما أُميلح غزلانا شدنَّ لنا .....

بأنه بيت من قصيدة لشاعر متأخر مدح فيها علي بن عيسى وزير المقتدر، ونبَّه البغدادي أن المقتدر قتل سنة ٣٢٢هـ، وبذاك فإنه لا يصح الاحتجاج به لأنه قد صدر عنه بعد زمن الاحتجاج بمدة ليست بالقصيرة[5]. وذكر البغدادي في موضع آخر ما: «قال السخَّاوي في شرح المفصل: والنحاة ينشدون: يا ما أُميلح غزلانا البيت، ظنًّا منهم أنَّه شعر قديم، وإنَّما هو لعلي بن محمد العريني، وهو متأخر، وكان يروم التشبّه بطريقة العرب في الشعر... ونسبه قوم من النحاة إلى مجنون بني عامر وأنشدوا معه: بالله يا ظبيات القاع، البيت، والصحيح ما قدَّمته»[6].

كما أن (أفعل) التعجبية قد شاركت (أفعل) للتفضيل في المبالغة واشتراكهما في اللفظ، لهذه المشابهة جاز التصغير عندهم[7].

وأرى أنَّ احتجاج البصريين على الكوفيين كان في محلَّه إلاَّ في مسألة مشابهته للاسم في إحدى طرق الاسم، نرى في ذلك مثلبًا؛ لما ذكروه من فعلية الصيغة، فكيف يكون الفعل فيه وجه من الاسمية ولا يخرجه عن فعليته إلى الاسمية ؟، وكذلك تشبيههم له باسم الفاعل لم يكن في محلَّه، إذ إنَّهم ألزموا أنفسهم أنَّ الصيغة هذه ثابتة في التعجب . إذا أطلقت . وهي وضعت كذلك لإيراد المبالغة وإبداء ما في النفس من عجب، ولا يجوز أن تتصرف فهي كالفعل الجامد، فكيف يُشبَّه باسم الفاعل الذي هو مشتق من فعله ؟.

---

(١) ينظر: الأصول: ٩٩/١؛ أمالي ابن الشجري: ٣٨٢/٢؛ شرح المفصل: ٤١٣/٤؛ أسرار العربية: ١١٥ – ١١٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨٢/٢؛ أسرار العربية: ١١٦ – ١١٧.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١١٧؛ الانصاف: ١١٧.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٥٩/٢.

(٥) ينظر: خزانة الآدب: ٣٦٣/٩.

(٦) خزانة الأدب: ٩٨/١.

(٧) ينظر: أسرار العربية: ١١٥ – ١١٧؛ الانصاف: ١١٦؛ شرح الرضي على الكافية : ٢٣/٤؛ شرح التصريح: ٦٠/٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

أما المحدثون فقد ذهبوا إلى أنَّ صيغة (ما أفعله) قد وضعت للتعجب وهي واقعة على أصل دلالتها، وعابوا على من قام بتجزئتها، إذ قال الدكتور فاضل السامرائي عن سبب التجزئة هذا: «ولعلَّ الذي ألجأهم إلى هذا هو الإعراب، فالنحاة يرون ضرورة إعراب كل تعبير، ولو ألجأهم إلى مسخ التعبير وإفساده»[1]. فيرى أنَّه ليس هناك علَّة من تجزئة هذه الصيغة.

أما الدكتور تمام حسان فقد صرَّح بأنَّه ليس هناك دليل على فعليتها، بل يشكك أنَّها ليست إلا أفعل تفضيل، وقد أدخل في تركيب جديد، كي يفيد معنًى جديدًا، لذا أطلق عليها (خالفة[2] التعجب)[3].

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقال: «والذي أراه أنَّ التعجب أسلوب خاص لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الإسنادية»[4].

والذي تبيَّن لي أنَّ الحجج والأدلة التي قدَّمها أصحاب المذهبين، تقف عند مستوى واحد، وبذلك فإن صيغة التعجب تعبير عما يجول في النفس تجاه أمر ما، ولا يدخل في ذلك الإيغال المفكك للتركيب، كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي.

المسألة السادسة

الفصل بالجار والمجرور بين التعجب ومعموله

إنَّ الفصل بين صيغة التعجب وما عملت فيه متفق بجواز فصلهما، إلا أنَّ الخلاف كان موجودًا إذا كان الفصل بينهما بالجار والمجرور أو الظرف، وقد ذكر المقْري هذا الخلاف في شرحه لقول ابن مالك:

وفصله بظرفٍ او بحرف جر مستعملٌ، والخلف في ذاك استقر[5]

فقال المقْري: «الفصل بالجار والمجرور مختلف فيه، فمنعه الأخفش والمبرِّد ومن تبعهما، قال الشلوبين: حكى الصيمري: أنَّ مذهب سيبويه المنع أيضًا، وأجازه الجرمي وجماعة، وهو الصحيح؛ لكثرته نظمًا ونثرًا»[6]. إذ رجَّح المقْري القول بجواز الفصل بين صيغة التعجب ومعمولها بالجار والمجرور، لورود ذلك بكثرة في الشعر والنثر.، ومما أورد المقْري مستشهدًا به على ترجيحه قول الشاعر:

---

(١) معاني النحو: ٢٧٩/٤.

(٢) معنى الخالفة : الخالفة من عَ مُ د البيت، فلعلَّه أن يكون في مؤخّر البيت، فهو من باب الخَلْف والقُدّام . ولذلك يقولون: فلانٌ خالِفَةُ أهلِ بيته، إذا كان غير مقدَّمٍ فيهم. معجم مقاييس اللغة: ٢١٣/٢.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤.

(٤) النحو العربي نقد وبناء: ١٠٦.

(٥) من ألفية ابن مالك: ينظر: التحفة المكية: ٣٩٥.

(٦) التحفة المكية: ٣٩٥.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

خَلِيْلَيَّ ما أحْرَى بِذي اللُّبِّ أنْ يُرى صبورًا، ولكن لا سَبيلَ إلى الصَّبْرِ[1]

ففصل الشاعر بينهما بالجار والمجرور (بذي).

ومما أورد من النثر قول علي ابن أبي طالب τ: (أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجندلاً)(2) فصل بهن بين صيغة التعجب وما عملت به، وكل منهن مجرور.

ونُقلَ عن الأخفش والمبرِّد وأكثر البصريين منع الفصل بينهما؛ وذلك لما يرونه من ضعف في صيغة التعجب، فكيف تعمل إذا فُصل بينها وبين معمولها بفاصل[3].

إذا كان في المعمول ضمير يعود على الاسم الفاصل بين المعمول والعامل، كان تقديم الجار والمجرور على المعمول واجبًا، ومن ذلك قولهم، ما أحسن بالرجل أن يصدق، والتقدير (هو)، أما في حال عدم وجود ضمير يعود عليه فإنه لا يجوز تقديمه وفصله بين صيغة التعجب والمتعجب منه، فلا يجوز أن يقال: ما أحسن بمعروف أمرًا، عندهم[4].

المبرِّد لا يجيز الفصل بالظرف بين التعجب ومعموله، إذ قال: «ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز»[5]، ولكنَّه أجاز الفصل بالجار والمجرور بينهما، نحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس[6]، مع ان الخلاف الدائر هنا يجعل الظرف والجار والمجرور في مركب واحد، ولكن نرى أن المبرِّد يجيز في المجرور ويمنع في الظرف.

وقد نسب الصيمري القول بأنه لا يجوز الفصل بين التعجب ومعموله إلى سيبويه[7]، وأكَّد ذلك القول الشلوبين، رادًا بأنه يجوز الفصل، قائلاً: «والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور»[8]، إلا أنَّ المسألة لم تحقق عند سيبويه ولم يتطرق لها، والدليل في ذلك ما جاء به السيرافي في شرحه على الكتاب لمسألة تقديم معمول التعجب عليه، مؤكدًا عدم تطرق سيبويه لمسألة الفصل هذه بقوله: «ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه»[9]. وأكَّد هذا القول ابن الناظم، مرجِّحًا الجواز، إذ قال: «أما

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢، وشرح ابن عقيل: ١٥٨/٣، وهمع الهوامع: ٥١/٣. قال العيني: احتج الجرمي بهذا البيت وغيره، ولم يذكر أحدٌ منهم اسم قائله. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ١٤٨٣/٣.

(٢) اختُلف في نسبة هذه المقولة فقد ذكرها الخطَّابي في غريب الحديث أنه قالها في حق طلحة يوم الجمل: ١٥٥/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٤٨/١.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٨/١؛ شرح ابن الناظم: ٣٣٢؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٧٤/٤؛ شرح ابن عقيل: ١٥٧/٣؛ المساعد: ١٥٧/٢؛ ؛ شرح التصريح: ٦٥/٢؛ همع الهوامع: ٦٠/٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٦٠/٥ – ٦١؛ شرح الاشموني: ١٨٩/٤؛ حاشية الصبان: ٣٥/٣.

(٥) المقتضب: ١٧٨/٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٨٧/٤.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٨٩٢/٢؛ شرح ابن الناظم: ٣٣١؛ شرح ابن عقيل: ١٥٧/٣.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ٨٩٢/٢؛ وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٩٧/٢.

(٩) شرح كتاب سيبويه: ٣٥٧/١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الفصل بالظرف والجار والمجرور ففيه خلاف مشهور، والصحيح الجواز، وليس لسيبويه فيه نص»[1]. وقد أجاز الفصلَ الجرمي والفراء والمازني والزجاج وابن خروف[2]، وحجَّتهم أنَّ التعجب ليس من الحروف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) وقد جاز الفصل بينها وبين معمولاتها، مع بقاء عملها[3].

وجوَّز أبو علي الفارسي في البغداديات هذا الفصل فقال: «لأنَّ الفصل قد جاء في باب (نعم، وبئس) كقوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[4]. فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجب أوجز، لأنَّه أشد تصرفًا في معموله من (نعم). ألا ترى أنه يعمل في المعرفة، والنكرة، والمضمر والمظهر، ومعمول (نعم) على ضرب واحد إنما هو اسم منكور»[5] مضيفًا بذلك دليلاً آخر بجواز الفصل.

وذكر ابن السرَّاج في الأصول أنَّه «لو قلت ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله لقبح»[6]. فهذا أمر آخر في الفصل بالظرف والجار والمجرور، لم يقل بالجواز ولا بالمنع، بل إنَّه قبح عنده كما ذكر بعضهم[7].

والذي تبيَّن أنَّ الفصل جائزٌ في الجار والمجرور والظرف، ولم يذكر المقْري الظرف، بل نصَّ على الجار والمجرور ذاكرًا الشواهد على ذلك من نظم ونثر، مرجِّحًا القول بالجواز لكثرة ذلك في النظم والنثر، وأرى أنَّ ذلك أرجح لما قدمه المقْري، وكذلك لما قدَّمه المجوِّزون من الأدلَّة التي ترجح الجواز في كون صيغة التعجب أقوى من الحرف المشبه بالفعل، وكذلك ما قدَّمه أبو علي الفارسي من قوَّة التعجب مقارنة بالمدح والذم، وفيهما الفصل جائزٌ.

المسألة السابعة

(نعم، وبئس) بين الفعلية والاسمية

(نعم، وبئس) صيغتان جامدتان قام خلاف في أصلهما، ذكر المقْري أنَّ هناك خلافًا في هذين الصيغتين بين الفعلية والاسمية مستدلاً على فعليتهما بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو: نعمتْ المرأةُ هندٌ، وبئست المرأةُ دعد، وباتصال الضمائر بهما، وأورد أنَّ الكسائيّ قد حكى: نعما رجلين، ونعموا رجالا، وذكر أنَّ ما ورد من ذلك قليل. وإن جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء ذهبوا إلى أنَّهما اسمان، وذلك لدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السير على بئس العير. وذلك أنَّه أجيب عن كلامهم هذا بأنَّ هناك محذوفًا مقدَّرًا، وهو الموصوف، والتقدير: نعم السير على عير بئس العير[8].

---

(١) شرح ابن الناظم: ٣٣١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣١؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٧١/٤؛ المساعد:١٥٧/٢، شرح التصريح: ٦٥/٢ – ٦٦.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٩/١.

(٤) الكهف من الآية: ٥٠.

(٥) البغداديات: ٢٥٦.

(٦) الأصول: ١٠٧/١.

(٧) المساعد: ١٥٨/٢؛ ارتشاف الضرب: ٢٧٢/٤.

(٨) ينظر: التحفة المكية: ٣٩٩.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ذهب سيبويه إلى أنَّ (نعم، وبئس) فعلان يأتيان على صيغة واحدة لا يتغيران إذ قال: «ليس فيهما كلام؛ لأنَّهما لا تغيَّران... لأنهن أفعال»[1]. إذ بدا رأيه واضحًا فيهما، ويرى المبرِّد أنَّهما فعلان جامدان فقال: «لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية؛ كما فُعِلَ بـ (حب) و(ذا). فهما عنده كونا اسمًا. وكأنهما على منهاج الأفعال»[2]. إذ لم يصرح بأنهما فعلين بل إنَّهما على نهج الأفعال سائران، ولا يُستخدمان كما تستخدم الأفعال، وحُجّته في ذلك أنَّهما لا يضمر فيهما فاعلهما، بل يفسرهما ما بعدهما من التمييز «ولو كانا مما يضمر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال»[3]، فيبدو أنَّ المبرِّد أراد أنَّهما فعلان ولكن غير متصرفين، لذا لم يكونا فعلين، بل على منهج الأفعال سائرَين.

وقدَّم الكوفيون مجموعة من الحجج والأدلة لقولهم باسمية الصيغتين، فقالوا: إنَّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

ألستُ بنعمَ الجارُ يؤلف بيته أخا قِلَّةٍ أو معدوم المال مصرما[4]

وكذلك ما ورد عن العرب وذكره المقْري، أنَّهم قالوا: (نعمَ السير على بئس العير)[5]. فإن حرف الجر لا يدخل على سوى الأسماء، فاستدلُّوا بذلك على اسميتها[6].

كما استدلَّوا على اسميتها بدخول حرف النداء (يا) عليهما، ومن ذلك (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فذكروا أن دخول (يا) على نعم جعلها في ركب الأسماء. وإن كان دخول حرف النداء على الفعل ولكن اختصاصه بفعل الأمر[7] فحسب كقول الشاعر:

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سِنْجال وقبلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وَآجال[8]

---

(١) الكتاب: ٢٦٦/٣.

(٢) المقتضب: ١٤٤/٢

(٣) المقتضب: ١٤٧/٢.

(٤) البيت من البحر الطويل، في ديوان حسَّان: ٣٥/١، والرواية فيه

ألستُ بنعمَ الجارُ يؤلف بيتَه كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومعدما

(٥) ينظر: الانصاف: ٨٦.

(٦) ينظر: الانصاف: ٨٦ – ٩٠؛ أسرار العربية: ٩٧؛ شرح التسهيل: ٥/٣؛ شرح الكافية الشافية: ٢/؛ ١١٠٢ شرح ابن الناظم: ٣٣٣؛ أمالي ابن الشجري: ٤٠٥/٢؛ شرح ابن عقيل: ١٦٠/٣.

(٧) ينظر: أسرار العربية: ٩٩؛ المقاصد الشافية: ٥٠٨/٤.

(٨) البيت من البحر الطويل، للشماخ بن ضرار في ملحص ديوانه: ٤٥٦، والرواية فيه:

ألا يا أصحباني قبلَ غارةِ سِنْجال وقبل منايا باكراتٍ وآجال

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

وذكروا أيضًا أنهما لا يدلان على زمن معين كباقي الأفعال التي تدل على زمان كان ماضيًا أو مضارعًا، وكذلك إنَّهما لم يتصرفا، فالأفعال ملتزمة التصرف لذا تنحت عن الفعلية إلى الاسمية.

واستدلّوا أيضًا بما جاء عن العرب قولهم: (نُعيمَ الرجلُ زيدٌ) وأنَّه لا يوجد وزن للفعل على (فُعيل)، فدلّوا بذلك على أنَّهما أسمان لا فعلان[1].

وأما البصريون فاحتجَّوا لفعليتها بأن قالوا ؛ لاتصال (تاء التأنيث الساكنة) والتي لم يقل أحد من العرب بأنها (هاء) في الوقوف عليها، ومنها قولهم: نَعِمَتْ المرأةُ هند وبئست المرأةُ دعد[2].

كما أنَّ هناك من اعترض على دليل البصريين بأنَّ تاء التأنيث لم تدخل على سوى الأفعال فقد دخلت على الحروف ومنها (ربتَّ، وثمَّت)[3]، ويجاب بأنَّ (التاء) التي دخلت على (نعم وبئس) قد لحقتهما لتأنيث الاسم بعدهما، أما التي تلحق الحروف فهي لتأنيث الحرف ليس إلا[4].

وهناك من قال أنَّهما فعلان ماضيان مبنيان على الفتح على كل حال[5]. وفي لغة حكاها الكسائي قول العرب: أخواك نعما رجلين وأخوتك نعموا رجالاً، والهندات نعمن نساء[6].

ونُقِلَ عن ابن برهان قوله في فعلية (نعمَ، وبئس) إنهما فعلان ماضيان؛ وذلك لـ «رفعه الظاهر، وتضمنه الضمير، ودخول لام القسم، وعطفه على الفعل الماضي»[7].

فمذهب الكوفيين لا يكاد يقف أمام الرد الذي وُجه له، وقولهم بأسمية هاتان الصيغتان، فدخول حرف الجر عليهما لا يعني أنَّهما اسمان، فقد يدخل حرف الجر على الفعل ولكن ليس بحقيقته، بل يخرج إلى الحكاية بتقدير مقدّر، ومن ذلك قول الراجز:

وما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه[8]

---

(١) ينظر: الانصاف: ٨٦ – ٩٠؛ أسرار العربية: ٩٦؛ شرح ابن الناظم: ٣٣٣؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٤٢/٤؛ شرح الاشموني: ١٩٢/١حاشية الصبان: ٣٨/٣؛ توضيح المقاصد: ٩٠٢/٣.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٣١

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٢/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٥/٢ – ٤١٦؛ ائتلاف النصرة: ١١٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٠٢/٣؛ حاشية الصبان: ٣٨/٣؛.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٢٣/٥؛ ائتلاف النصرة: ١١٦.

(٧) تمهيد القواعد: ٢٥٢٣/٥؛ ينظر: شرح التسهيل: ٥/٣.

(٨) الرجز منسوب إلى القَناني في شرح أبيات سيبويه (لابن السيرافي): ٣٥٣/٢، وبلا نسبة في الانصاف : ٩٥، وشرح الكافية الشافية: ١١٠٣/٢، وللبيت رواية أخرى، هي (عمرك ما زيدٌ بنامَ صاحبه) و(والله ما زيد بنام صاحبه). ينظر: شرح أبيات سيبويه (لابن السيرافي): ٣٥٣/٢، والخصائص: ٣٦٦/٢، وايضاح شواهد الايضاح: ٣٣٠/١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

فإن قيل بأن (نعم، وبئس) اسمين لدخول حرف الجر عليهما، دلَّ في هذا البيت على أن (نام) اسم أيضًا لدخول حرف الجر عليه وهذا بيِّنٌ فساده[1].

وفي قول العرب: نعم السير على بئس العير، فيه تقدير الحكاية، وتقديره: نعم السير على عير مقول فيها بئس العير. وكذلك ما ورد من قول الشاعر:

ألستُ بنعمَ الجارُ يُؤلف بيته أخا قِلَّةٍ أو معدوم المال مُصرما[2]

فتقدير الحكاية فيه: ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه: نعم الجار، وهذا وارد في اللغة.

وأما ما قالوه من دخول حرف النداء (يا) على (نعم، وبئس) دليل على أسميتها فيُرد بأن ذلك النداء ليس لـ (نعم) في: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فالمقصود بالنداء هو (الله) وهو معلوم لذا حذف من الجملة والتقدير: (يا الله نعم المولى ونعم النصير)[3].

كذلك رُدَّ استدلالهم بالزمن على الاسمية بأن (نعم، وبئس) صيغتان وردتا لإرادة المدح والذم والمبالغة فيهما، وقصرتا على هذه الصيغة، فلا يُقبل منها التصرف والدلالة على كل زمن فالأصل أن يقعا في وقت النطق بهما لا بوقت سابق ولا مستقبل. هكذا وضعتا[4].

وليس بغريب وجود أفعال لا تتصرف لتدل على زمن، فهي موجودة في اللغة أي الأفعال الجامدة.

وأما ما قالوه من (نعيم الرجل) وأنَّه لا يوجد فعل على هذا الوزن مستدلين به على أسميتها. فإنَّ هذه رواية شاذة رواها قطرب، وإن كانت صوابًا وليست بشاذة فـ (نِعمَ) مأخوذة من (نَعِمَ) وعلى هذه اللغة الشاذة قاموا باشباع الكسرة فأصبحت لديهم (ياءً)[5]، وبذلك خرجت مما نحن بصدد مناقشته إلى المتصرفة.

وهناك من رأى أنهما (خالفة) وليست من قبيل الاسم ولا من قبيل الفعل[6].

وقول الكوفيين نُسِبَ إلى الفراء[7]، إلا أننا عندما طالعنا معاني القرآن، لم يصرِّح بأنهما ليسا بفعلين و«أنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فعل وليس معناهما كذلك»[8]، فقد أجرى الصيغتين للمدح والذم مع تأكيده على أنَّهما أفعال في اللفظ فحسب دون المعنى، ولم يذكر أنهما أسمان، كما نُقِل.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٣٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١٠. أسرار العربية: ١٠١؛ ائتلاف النصرة: ١١٧.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة: ١١٨.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٠١ – ١٠٢؛ ائتلاف النصرة: ١١٨.

(٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٢ – ١١٠٣؛ أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤؛ شرح التسهيل: ٣/ ٥؛ شرح ابن عقيل: ٣/ ١٦٠

(٨) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤١.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ذهب الكسائيّ إلى أنَّهما أي الفعل والفاعل محكيان بمنزلة (تأبط شرًا)[1]. وقد ذكرناه سلفًا. وقد رُدَّ رأي الكسائي بأنَّهما لو كانا اسمين مرحكيين كما ذكر لصلح أن يدخل عليهما (إنَّ)، فلما لم يكن ممكنًا تبن فساده[2].

وأرى أنَّ حجج القائلين بأسمية الصيغتين وأدلَّتهم، لا تقف أمام القول بفعليتهما، لذا تبين لي أنَّهما فعلان جامدان، جمدا لإفادة المدح والذم.

المسألة الثامنة

القول في (حبَّذا)

تعطي (حبذا) معنى المدح ونفيها يدل على الذم، فهي داخلة في باب المدح والذم، ملحقة بـ (نعمَ، وبئس)، ولكن اختلفوا فيها أهي فعل وفاعله، أم هي اسم رُكِّبَ منهما ؟ وقد ذكر المقْري هذا الخلاف، مرجَّحا القول بأن (حب) فعل ماضٍ و(ذا) فاعله، وأشار إلى المذهب القائل بأن (حبَّذا) اسم بحاله، مذهب ابن خروف، وزعم أنَّه مذهب سيبويه، وأن من نقل عن سيبويه غير هذا القول فقد أخطأ، جاعلاً (حبذا) خبر لمبتدأ محذوف.

وذكر أيضًا أنَّ من النحاة من اختار التركيب من (حبَّ) و(ذا) فصارا اسمًا واحدًا، فيكون مبتدأ والمخصوص بالمدح والذم بعده خبره، واختار هذا القول ابن عصفور.

وأشار إلى مذهب ثالث نسبه إلى جماعة منهم ابن درستويه، وهو أنَّ (حبَّ) رُكِّبت مع (ذا) فصارا فعلاً ماضيًا والمخصوص فاعله، وذكر أنَّ هذا هو أضعف المذاهب[3].

و(ذا) في هذا التركيب أيًا كان القول بإسميتها أو فعليتها واقعة كالمثل، فلا يجوز استعمال أسماء الإشارة الباقية منه فلا يجوز أن يقال: حبذه أو حبَّ هؤلاء[4].

نقل سيبويه في الكتاب ما زعمه الخليل بأن (حبذا) بمنزلة (حبَّ الشيءُ) ذاكرًا بأنَّهما بمنزلة كلمة واحدة مثل: لولا[5]. وهذا ما ذكره سيبويه عن المسألة، فهو يريد أنَّ (حبَّ) رُئِّبت مع (ذا) فصارت اسمًا واحدًا، كما رُكِّبت (لو) مع (لا) فصارت حرفًا واحدًا، وفيها من البعد ما لا يخفى؛ لأننا في صدد تركيب (فعل) مع (اسم) لا تركيب حرفين معًا.

ونسب آخرون إليه بأنَّها مكوَّنة من فعل وفاعل ومن هؤلاء ابن هشام اللخمي[6].

أما المبرِّد، فقد ذه ب إلى أنَّها «جعلت (حب) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة»[7].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٢٥/ – ٢٥٢٦؛ ارتشاف الضرب: ٢٠٤١/٤؛ توضيح المقاصد: ٩٠٢/٣ – ٩٠٣.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٢٦.

(٣) ينظر: التحفة المكية: ٤٠٥.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٤٣/٢؛ الأصول في النحو: ١١٥/١؛ شرح التسهيل: ٢٦/٣؛ همع الهوامع: ٤٥/٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣.

(٧) المقتضب: ١٤٣/٢.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

كذلك ابن السرَّاج في أصوله ذكر أن «(ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ثم جعلت حب وذا اسمًا»[1]. وذكر رأيًا في (حبذا) نسبه إلى الأخفش، وهو أن «حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة»[2]. ولم أجد أحدًا من النحاة ذكر هذا القول.

إنَّ الأدلة التي قدَّمها من قال بإسمية (حبذا) نستخلصها من كتب النحو، فـ(حبذا) واقع كالمثل، كما مرَّ لا يؤنث ولا يجمع، وكذلك أنَّه لا يجوز أن يفصل بينهما بفاصل فلا يجوز أن يقال حب في الدار ذا، وكذلك أنه (حبذا) عندما تذكر فلا بُدَّ من وجود ممدوح مذكور يكون خبرًا للاسم لمذكور. هذه أدلَّة القائلين بإسمية (حبذا)[3].

وذهب أبو علي الفارسي في البغداديات إلى فعلية (حبذا)، رادًا أدلَّة من قال بالإسمية. فردَّ حُجَّة من قال: إنَّها على صيغة واحدة من التذكير والتأنيث وجعل (ذا) نكرة تدل على الجميع، فهي اسم مبهم «فمن هذه الجهة لا يلزم أن يكون العمل مبنيًا مع الاسم، لأن الاسم لما دالاً على الكثرة تُرك في التأنيث والتذكير على حالة واحدة»[4]، وما استدلُّوا به من أنها لا بد من وجود اسم بعدها حين تذكر، فإنَّه لا يلزم ذلك لـ «أنه لا يجوز أيضًا أن نقول: نعم الرجلُ، حتى تتبعه بالممدوح المخصص نحو: زيدٌ، وما أشبهه، وليس (نِعْمَ) مبنيًا مع (الرجل)، وإن كان كذلك، فكذلك (حبذا) لا يلزم فيه أن يكون الفعل مبنيًا مع الاسم»[5]. وردَّ قول من قال: إنَّه لا يجوز الفصل بين (حبَّ) و(ذا) بفاصل بأن قال: «لا يوجب بناءها، ألا ترى أنك لا تفصل بين (نعم) والرجل في قولك: نعم الرجلُ، ونعمت المرأة. وليس واحد منهما بمبني مع الفعل»[6]. فنجد أن أبا علي الفارسي قد عضَّد اختياره بالأدلة العقلية والقياسية.

وذهب السيرافي[7] وكثير من النحاة إلى القول باسمية (حبذا) بعد التركيب، ونسبوه إلى الخليل وسيبويه، وقال ابن درستويه وابن كيسان وابن برهان وابن خروف أن (ذا) فاعل (حب)، ونسبوه أيضًا إلى الخليل وسيبويه[8]، وقد صحح القول بالفعلية ابن مالك في شرح التسهيل مشيرًا إلى جريانها مجرى المثل في عدم تغييرها[9].

قول سيبويه في الكتاب الأرجح فيه أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ (حبذا) اسم قال في الكتاب: «وزعم الخليل رحمه الله أنَّ حبذا بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمَّ»[10]

وجاء ابن عصفور ليقول باسميتها مستدلاً على ذلك بما يدخل على الأسماء من أدوات، وذاكرًا أنهم استوحشوا دخول حرف النداء على الفعل في قول الشاعر:

---

(١) الاصول في النحو: ١/١١٥.

(٢) نفسه: ١/١٢٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١١١٧.

(٤) المسائل البغداديات: ٢٠٢.

(٥) المسائل البغداديات: ٢٠٣.

(٦) نفسه: الصفحة نفسها.

(٧) ينظر: شرح كتاب السيرافي: ٣/١٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/٢٠٩٥.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٢.

(١٠) الكتاب: ٢/١٨٠

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا قد حضرن وآجال[1]

وكان قد ذكر قبلها أنهم ادخلوا حرف النداء على (حبذا)، ليستدل به على اسميتها ذاكرًا قول الشاعر:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبلٍ وَحَبَّذا ساكن الرَّيَّان مَن كانا[2] [3]

إن استدلال ابن عصفور على اسمية (حبذا) بهذه الطريقة، وُجِّه له الرد، بأن دخول حرف النداء على فعل الامر وارد، وليس مستقبحًا كما ذكر ، فمن مجيئه مع فعل الامر قوله تعالى: {ألا يا اسجدوا لله} على قراءة الكسائي[4] فتقدير ذلك: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وكذلك في حبذا في البيت السابق تقديره يا قومُ حبذا[5]، فالمنادى والذي يقع عليه الأمر مخاطبين[6].

وذهب بعض النحاة إلى اختيار الاسمية لـ (حبذا) كون الاسم أقوى من الفعل؛ لأنه مشتق منه[7]، إلا أنها نرى المسألة لا تقاس هكذا فالأصل مُختَلف فيه، منهم من ذكر أن الفعل هو الأصل، ومنهم من قال أن الاسم هو الأصل، فينبغي ألا يقاس على مسألة هي في الأصل موضع خلاف.

أما الدكتور تمام حسان فأدلى برأيه أن (حبذا) لا صلة لها بمشتقات (ح ب ب) فهو تعبير مكون أريد لمعنى[8].

ويأتي الدكتور إبراهيم السامرائي ليقول عنها إنها «لفظة جمدت على هذا النحو الخاص فليست هي من قبيل الأسماء الاخرى كما هي ليست من سائر الأفعال ولكنها لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئًا»[9]

وأكَّد ذلك القول الدكتور فاضل السامرائي بأن (حبذا) لفظ مركب من عنصرين، افتقد كل منهما لخصائصه بعد التركيب، فليس (حب) بقي على خصائص الأفعال ولا (ذا) بقيت فيه خصائص الإشارة، وإنما اجتمعا لإفادة المدح فحسب[10].

---

(١) سبق تخريجه في المسألة السابعة من هذا الفصل.

(٢) البيت من البحر البسيط في شرح ديوان جرير: ٥٩٦.

(٣) ينظر: المقرب لابن عصفور: ١/٧٠.

(٤) قرأ الكسائي، وأبو جعفر، ورويس، بالتخفيف ويقفون على ألا مخففة ثم يقفون على (يا) بالألف بعد الياء، ثم يبتدئون (اسجدوا) بهمزة مضمومة. ينظر: السبعة في القراءات: ٤٨٠؛ والتيسير في القراءات السبع: ٣٩٤؛ والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: ٢/١٥٤.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١/١٨٩؛ المساعد: ٢/١٤١؛ تمهيد القواعد: ٥/٢٥٩٠.

(٦) ينظر: الانصاف: ٨٩.

(٧) شرح جمل الزجاجي: ٢/٧٦.

(٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

(٩) النحو العربي نقد وبناء: ١٠٨.

(١٠) ينظر: معاني النحو: ٤/٣٠٧.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

المسألة التاسعة

رافع الفعل المضارع

توافق النحاة على أنَّ الفعل المضارع معرب، واختلفوا في عامل رفعه. وقد ذكر المقْري هذا الخلاف، مستعرضًا الآراء التي قيلت فيه، إذ ذكر أن المصنف اختار مذهب الكوفيين، وهو أنه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، أما مذهب البصريين فالفعل المضارع مرفوع عندهم لوقوعه موقع الاسم في الصفة والخبر والحال ومن ذلك قولنا: مررت برجلٍ ضاربٍ أو يضربُ، وجاء الذي أبوه ضارب أو يضربُ، وزيدٌ ضارب عمرًا أو يضربُ، وجاء زيد ضاحكًا أو يضحك، ثم بدأ المقْري تصويبه قولَ الكوفيين بقوله: إنَّ مذهب البصريين فيه نظر؛ لأنه من الممكن وضع الفعل الماضي موقع الفعل المضاع في الأمثلة السالفة، وبهذا يكون الفعل الماضي واقعًا موقع الاسم، كما وقع المضارع على حد زعم البصريين، كذلك إن وقوع المضارع موقع الاسم في بعض المواضع لا يوجب له الارتفاع كارتفاع الاسم[1].

قال سيبويه: أن «هذا باب وجه دخول الرَّفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء اعلم أنَّها إذا كانت في موض اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنِيَ على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلَّة: إنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجرها لا يعمل في الأسماء كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ»[2]، ليؤكد أن الرافع للفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، وهو رأي جمهور البصريين. فتابعه على ذلك ابن ابن السرَّاج[3]، والسيرافي[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وابن جني[6].

إذ رُدَّ هذا القول بأنَّه «لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسم منصوبًا ... ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا»[7]. كذلك أنه لا يصح وقوع الفعل موقع الاسم في مواضع، فكيف يطلق هذا التعميم ليشمل المواقع كلها، ومن ذلك أنه لا يقع في خبر (كاد) التي لا تقبل سوى الفعل كقولنا: كاد زيدٌ يفعل دلَّ على أنَّه لا يقع موقعه[8]. فلما وُجِدت مواضع لا يقع فيها الفعل المضارع المرفوع موقع الاسم دلَّ على ضعف علَّة رفعه بالاستناد إلى وقوعه موقع الاسم.

وقد وهَّم ابن يعيش ثعلبًا في فهمه لكلام سيبويه في أن الفعل المضارع قد ارتفع بمضارعة الاسم، بل إن رفعه جاء لوقوعه موقع الاسم، مضعِفًا الآراء التي قيلت في رفعه إذ قال عن رأي الكوفيين إنه «ضعيف لأمرين:

---

(١) ينظر: التحفة المكية: ٥٣٩.

(٢) الكتاب: ٩/٣ – ١٠.

(٣) ينظر: الاصول في النحو: ١٤٦/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٩/١.

(٥) التعليقة: ١٢٩/٢، وينظر: الايضاح العضدي: ٢٣/١، المقتصد: ١٠٤٣/٢.

(٦) الخصائص: ١٠٩.

(٧) الانصاف: ٤٣٨.

(٨) ينظر: المقتصد: ١٠٤٧/٢؛ الانصاف: ٤٣٨.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الأول: إنَّه تعليل بالعدم المحض...

الثاني: إنَّ أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم»[1]، فقوله بالعدم المحض أي لا يوجد له عامل بتجريده عن الناصب والجازم.

أما الدليل الذي جاء به البصريون كي يعضدوا رأيهم، هو قولهم: إنَّ وقوعه موقع الاسم عامل معنوي، فيشبه بذلك الابتداء، والابتداء عندهم هو الذي يرفع المبتدأ فكلاهما عامل معنوي. وكذلك أن وقوعه موقع الاسم جعل الفعل في أقوى أحواله، لذا أعطي أقوى الحركات[2].

أمَّا عن وقوعه موقع القوة كما وقع الاسم، فيرد بذلك المقْري بأن الفعل الماضي أيضًا قد يقع موقع الاسم، وليس فقط الفعل المضارع[3].

جاء المقْري محققًا قول الكوفيين، ومصححًا ما ذهب إليه المصنف ابن مالك في قوله:

ارفع مضارعًا إذا يجرد من ناصبٍ أو جازمٍ، ك (تسعدُ)[4]

وكونه فقيهًا مالكي المذهب، قام بتحقيق قول الكوفيين مستدلاً بأدلَّة من الفقه في تصويبه لرأيهم بأن الفعل المضارع رفع بالتجرد من الناصب والجازم، إذ قال: «فإن قلت: التعليل بالتجرد تعليل موجود بمعدوم، فإن التجرد مفهومه سلبي، والارتفاع وصف ثبوتي، وذلك غير ممكن.

قلنا: بل هو واقع في الشريعة كثيرًا، كقولك: في الزوج المسلم تحته كتابية: يجوز له أن يقرها على دينها، لأنها غير مسلمة، وقولك في المريض: يجوز أكله في رمضان، ويجوز أن يصلي قاعدًا، لأنه غير قادر، ويجوز للصبي فعل أشياء، لأنه غير مكلف، وهو كثير»[5].

كثير»[5].

فهذا دليل مأخوذ من باب الفقه الشرعي الذي حقق به المقْري ما صوبه من مذهب الكوفيين.

إلا أنَّ المسألة تأخذ منحى آخر من باب العقيدة عند ابن مضاء القرطبي الذي أنكر العامل برمته معنويًا كان أو لفظيًا، وإن «فعل الانسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى»[6] أما العامل النحوي فقال عنه: «لم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[7]. فهل أنَّ من قال بوجود العوامل النحوية ليسوا عقلاء ؟.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٢٠.

(٢) ينظر: الانصاف: ٤٣٨ – ٤٣٩.

(٣) ينظر: التحفة المكية: ٥٣٩.

(٤) بيت من ألفية ابن مالك، ينظر: التحفة المكية: ٥٣٩.

(٥) التحفة المكية: ٥٣٩.

(٦) الرد على النحاة: ٧٠.

(٧) نفسه: ٧٠

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

إنَّ رأي ابن مضاء هذا متأثر بعقيدته الظاهرية كما نبَّه على ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي، ولكننا نجد في قول السامرائي: «أيًّا كان الدافع إلى دعوته فقد كان على حق في تصويب سهامه إلى النحويين»[1] نجد فيه نوعًا من التحامل على النحاة؛ لأن العامل النحوي موجود لفظًا ومعنًى، وكذلك الأدلة التي قُدمت هنا فيها ما يوضح أن العامل هو التجرد عن الناصب والجازم فهو موجود.

وهناك رأي في المسألة نُسب إلى الكسائي، وهو أن الرافع للفعل المضارع هو تلك الحروف الزوائد التي تقع في بدايته، فذكر النحاة أن فساده متأتي من أمور:

الأول: أنَّه إذا كانت هذه الأحرف هي العاملة، فكيف تدخل عليه النواصب والجوازم مع بقاء تلك الأحرف مكانها، فينصب ويجزم بتلك العوامل الداخلة عليه[2].

الثاني: أن هذه الأحرف الزائدة، هي جزء من تلك الأفعال، فكيف يكون الجزء عامل في الكل[3].

هذه الآراء التي قيلت في الرافع للفعل المضارع، وأرى أن الراجح فيها، هو ما قاله الفراء بالتجرد عن الناصب والجازم، وذلك لما قُدمت من أدلَّة تؤيد ذلك.

المسألة العاشرة

الشرط ماضٍ والجزاء مضارع

الشرط والجزاء إن كانا واقعين على صيغة واحدة من الماضي أو المضارع فلا خلاف في وجوب الجزم فيهما، أما إذا كان الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، فالمسألة على خلاف بين سيبويه والمبرِّد، وذكر المقْري هذا الخلاف، إذ قال: «وإمَّا أنْ يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، فجزم المضارع هو الأكثر، ويجوز رفعه، كقوله:

وإن أتاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[4]

مذهب سيبويه فيما ورد مثل هذا أنَّه مؤخر من تقديم وليس جواب، والجواب محذوف، أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة يَقُل، فحذف الجواب لدلالة الأوَّل عليه. وذهب المبرِّد إلى حذف الفاء من الجواب محذوف، أي: فهو يقول»[5].

علىمذهب سيبويه أنَّ الجواب محذوف، وأنَّ أصله مقدم، وقد أخر هنا من تقديم، وأنَّ المذكور من جواب ليس جوابًا، بل الجواب محذوف لدلالة الأول عليه، فالجواب عنده في البيت الشعري هو الفعل المضارع (يقول)، ولكنه مقدم، فعنده الجملة على هذا النحو: يقول إن أتاه خليلٌ يوم مسألة يقُلْ، فحذف الجواب لدلالة الأول عليه. أما المبرِّد فقد ذكر المقْري أنَّه يرى أنَّ الفاءَ محذوفةٌ من الجواب، والتقدير عنده: فهو يقول. في البيت الشعري السابق.

---

(١) النحو العربي نقد وبناء: ١٩٦.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٥٧/٢؛ تمهيد القواعد: ٤١١٩/٨.

(٣) ينظر: الانصاف: ٤٤١؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٠/٤؛ شرح قطر الندى: ٦٠.

(٤) البيت من البحر البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١١٥.

(٥) التحفة المكية: ٥٥٩ – ٥٦٠.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

إذ قال سيبويه عن المسألة: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني... ولا يحسن إن تأتنيآتيك، من قبل أنَّ إنْ هي العاملة.
وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إن يُصرع أخوك تصرع[1]

أي: إنَّك تُصرع إن يصرع أخوك»[2]. أي دلَّ على صحَّة ما قدَّمه المقْري من النسبة في رأيه بأن الجواب محذوف.

ثمَّ يأتي المبرِّد ليرد على سيبويه قوله إذ يقول المبرِّد:

«وإنّي مَتى أُشرِفْ على الجانِبِ الَّذِي بِهِ أنتِ مِنْ بَيْنِ الجَوانبِ ناظِرُ[3]

وَهُوَ عِنْدِي على إِرَادَة الْفَاء والبصريون يَقُولُونَ هُوَ على إِرَادَة الْفَاء وَيصْلح أَن يكون على التَّقْدِيم أَي وَإِنِّي نَاظر مَتى أشرفْ... وَأما قَول عبد الرَّحْمَن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ[4]

فَلَا اخْتِلَاف بَين النَّحْوِيين فِي أَنه على إِرَادَة الْفَاء لِأَن التَّقْدِيم فِيهِ لَا يصلح»[5]. فهو لم يرَ أنَّ في تقديم الفعل وجه على مذهب سيبويه، وأن الفعل الواقع في الجواب هو في موضعه فلا حاجة لإخراجه عن موضعه. وأن هذه الفاء لا تحذف إلا في الضرورة الشعرية، وذُكر أن ما قاله المبرِّد هو مذهب الكوفيين[1].

---

(١) الرجز في الكتاب: ٦٧/٣؛ وتحصيل عين الذهب: ٤١١؛ منسوب إلى جرير بن عبد الله البَجلي. ونسبه ابن السيرافي إلى أبي الخُثارم البجلي، إذ قال: «وجدتُ هذا الشعر في الكتاب منسوبًا إلى جرير بن عبد الله البَجلي. والشعر لغيره من بجيلة. وقال أبو الخُثارم البجلي في منافرة بجيلة وكلب، وتحاكموا إلى الأقرع بن حابس فقالت بجيلة: نحن إخوة نزار ولهم أحاديث، فقال في ذلك أبو الخُثارم:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنِّي أخوك فانظرن ما تصنع
إنَّك إن تصرعْ أخاك ت صرعوا أنا أن الداعي نِزرًا فاسمعوا

وجعل (تصرعوا) للجماعة، يريد الأقرع وقومه ولا شاهد فيه على هذا الوجه. شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٢٧ – ١٢٨. واعترضه الغندجاني، فقال: إنَّه «نسب هذا الرجز إلى أبي الخُثارم البجلي، وإنما هو ابن الخُثارم وهو عمرو بن الخُثارم البجلي» فرحة الأريب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: ١٠٧. والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٢؛ والأصول في النحو: ١٩٢/٢؛ وشرح الكافية الشافية: ١٥٩٠/٣؛ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٥١.

(٢) الكتاب: ٦٦/١ – ٦٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، لذي الرمة، في ديوانه: ١٠١٤/٢.

(٤) البيت من البحر البسيط، اختُلف في نسبته فقد نسبه العيني إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . ينظر: المقاصد النحوية: ١٩٢٤/٤؛ وفي خزانة الأدب نُسِب عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وذكر أنَّ جماعة نسبته إلى كعب بن مالك الانصاري: ٤٩/٩– ٥١.

(٥) المقتضب: ٦٩/٢–٧٠.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

وقول ابن مالك في هذا يُشعر بأن هناك حسن وأحسن، وذلك واضح في ألفيته من قوله:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ....[2]

ف «قوله (حسنٌ) يقتضي أنَّه لا يُقتصر فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجه آخر وهو الجزم»[3]، وتُنُبِّه هنا على أنَّ فعل الشرط قد لا يكون ماضيًا بالصيغة بل هناك ما يأتي على صيغة المضارع، وتدخل عليه بعض الأدوات فتقلب زمنه[4].

وقد ذكر مذهبًا آخر، وهو أنَّه لما لم يكن لأداة الشرط أي تأثير في فعل الشرط، لأنَّه ماضٍ، لذا كان عمله في الجواب ضعيفًا ولا يكاد يصل إليه، لذا رُفع[5]. إلا أني أرى أنَّ كلام سيبويه قد تضمن هذا المذهب بقوله: «أنَّ إنْ هي العاملة»[6]. فبما أنها أداة الشرط وأن عملها لم يظهر في الفعل الماضي، لذا ضعف عملها في الجواب فرفع المضارع الواقع جوابًا.

ومنهم من اختار الجزم، وذلك لوروده مجزومًا في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ[7] إذ جزم الفعل المضارع (نوفي) على أنَّه جواب الشرط[8]، وقد ورد المضارع مرفوعًا في الشعر كما ذُكر في بيت زهير السابق.

ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الرفع أقوى وأدل في سريان الفعل ووقوعه في الجواب من الجزم إذ جعل المسألة الواقعة من باب تقديم المتأخر، وبيَّن أن الرفع مع التقديم يكون أقوى وأدل على وقوع الفعل نحو: أزورك إنْ جئتني، إذ الأصل في الجملة: إن جئتني أزورك، ولكن بتقديم المرفوع يجعل الكلام «قد بني على إمضاء الحدث، ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرًا، وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداءً، ولذلك جزم الجواب»[9]. فدلَّ بذلك على أن قول سيبويه هو الأرجح.

ثبت المصادر والمراجع

- **ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، بد اللطيف بن أبي بكر الشرَّجي الزبيدي، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.**

---

(١) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٧٤٩/٢.

(٢) ينظر: التحفة المكية: ٥٥٩.

(٣) المقاصد الشافية: ١٣١/٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١٣٢/٦

(٥) ينظر: توضح المقاصد: ١٢٨٠/٣.

(٦) الكتاب: ٦٧/٣.

(٧) سورة هود الآية: ١٥.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨٨/٣؛ شرح ابن الناظم: ٤٩٧؛ توضح المقاصد: ١٢٧٩/٣.

(٩) معاني النحو: ١١٧/٤.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

- الابذّي، ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، سعد حمدان محمد الغامدي، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- اصلاح المنطق، ابن السكِّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، (لا ط، لا ت)
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل، بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- الأعلام، خير الدين بن مح مود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥ ٢٠٠٢ م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسَني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعة : الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين ب ن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، بد اللطيف بن أبي بكر الشرَّجي الزبيدي، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي، عال م الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- الإيضاح العَضُدي، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه وقدَّم له : الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- ايضاح شواهد الايضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد بن حمود الدعجان، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد الأنصاري النشار، (ت٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصَيْمَري، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.
- تحصيل عين الذهب من جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتَمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التّحفة المكيَّة في شرح الأرجوزة الألفية شرح لفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو العباس شهاب الدين أحمد المقري المغربي المالكي، (٨٤٧هـ)، تحقيق: أبي عبد العليم جمال عمراوي الجزائري، دار ابن حزم، بيروت لبنان، دار المحسن للنشر والتوزيع الجزائر، ط ١، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- تحقيقات نحوية، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلس (ت٧٤٥هـ)، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار العبَّاسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق : الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأ مانة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م.
- التنبيه والايضاح عمَّا وقع في الصحاح، أبو محمد عبد الله بن برّي (ت٥٨٨هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحَّاوي، مراجعة : عبد السلام هارون، مجمع اللغة العربية، مصر، ط ١، ١٩٨١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أُم قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق : الدكتور يوسف أحمد المطوع،

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدان ي، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة - الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- حاشية الأمير محمد الأمير على مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- حاشية الخضري على شرح ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدر اسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبَّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- الحُجَّة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له: الدكتور: فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢٠ – ١٩٩٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ١٠٩٣هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، النا شر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط ١، ١٩٦٨م.
- ديوان العرجي، جمعه وحققه: الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان جرير (ت١١٤هـ)، بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور نعمان أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، (لا ت).
- ديوان حسان بن ثابت (ت ٤٠هـ)، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، ط٢ ، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

- ديوان زهير بن ابي سلمى، شرحه وقدم له : علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح : عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، (لا ط، لا ت).
- الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ)، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الشرعية، ط ٢٠، نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح أبيات اصلاح المنطق، أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق : ياسين محمد السواس، الدار المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- شرح أبيات المفصل والمتوسط، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، شرح السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦ – ١٩٩٦م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦ – ١٩٩٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

وأولاده بمصر، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م.

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن ال سيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام ابن هشام الأنصاري (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدَّم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكبة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح اللمع للاصفهاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة : الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه، فواز الشعَّار، إشراف الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليّا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح شواهد المفصل، فخر الدين بيكباري الخوارزمي (من علماء المائة الثامنة الهجرية)

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

تحقيق: الدكتور يوسف محمود فجّ ال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

- شرح قر الندى وبلّ الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المن ورة، دار الخير، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)،تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- اللُباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سورية، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٩٤م.
- اللُمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢م)، تحقيق: الدكتور سميح أبو مُغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (لا ت).
- مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وليم بن والرد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، (لا ط، لا ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل، ابن عقيل، جامعة أُم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافي ة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أُم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- المُقرَّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٢٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- النواسخ وأثرها التركيبي والدلالي دراسة في كتاب ما منَّ به الرحمن في ضوء المنهج التحويلي، يحيى خليل عطية الطلاق، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة مؤتة، اشراف: الدكتور علي الهروط، ٢٠٠٦م.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017